الصباح الاقتصادية
16
العدد 1761 - السنة السادسة
الإثنين 12 ربيع الاول 1435 - الموافق 13 يناير 2014
Monday 13 january 2014 - No.1761 - 6th Year

على هامش حفل استقباله للمهنئين

العمير: أي فرصة لتحسين أسعار النفط سنستثمرها والقضية خاصة بالتوازن قبل السعر

جانب من المهنئين

وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير مستقبلاً المهنئين «تصوير: صالح محمد»

■ الملفات الشائكة سيتم التعامل معها لفك التشابك بها

■ الحكومة ستمد يد التعاون مع أعضاء مجلس الأمة وسنكون سباقين في إظهار المعلومات المطلوبة

كتب مصطفى كامل

قال وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير ان وجود أي فرصة جيدة لتحسين اسعار النفط سيتم استثمارها بما لا يعود سلبيا على البلاد معتبرا ان القضية قضية توازن قبل ان تكون قضية اسعار.

واوضح العمير في تصريحات للصحافيين على هامش حفل استقباله للمهنئين امس انه لا يمكن منح الوعود بقدرة الكويت على تعويض أي انخفاض في الإمدادات بالأسواق العالمية مضيفا انه يتم البحث عن زيادة الانتاج «لنصل الى ما هو اكثر من الانتاج الحالي من خلال بعض الاستكشافات».

واعرب عن تفاؤله بوجود تنسيق وتفاهم كبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال المرحلة المقبلة مشيرا الى حرص الحكومة ومجلس الامة على تحقيق وانجاز كل الملفات الشائكة.

وذكر انه سيكون هنالك مشاركة فعالة وتنسيق دائم من اعضاء مجلس الامة موضحا ان الحكومة ستبذل قصارى جهدها في التعامل مع مجلس الامة وفقا الدستور واللائحة الداخلية.

ولفت الى ان كل الملفات الشائكة سيتم التعامل معها بما يفك هذا التشابك والإشكال مبينا انه قبل ان يكون في التشكيلة الحكومية كان عضوا في مجلس الامة وان القضايا التي تهم اعضاء المجلس «ستكون من اهتماماتنا في موقعنا بالحكومة».

وقال انه ليس هناك ما يحجب عن اعضاء مجلس الامة او عن الرأي العام وهو ما يعتبر دافعا قويا لنا لتحقيق اي انجاز واتخاذ اي قرار مناسب مضيفا انه سيكون هناك جلوس على مائدة واحدة لحل كل الملفات الشائكة من خلال جلسات البرلمان او جلسات العمل التي يطلبها اعضاء البرلمان.

وافاد بان الحكومة ستمد يد التعاون مع اعضاء مجلس الامة «وسنكون سباقين في اظهار المعلومات التي يطلبها اعضاء المجلس لاتخاذ ما يرونه مناسبا سواء في المحاسبة او التوجيه لإقرار تشريعات معينة خاصة انه تم الاتفاق على محاسبة كل مقصر».

وبخصوص تقييمه لأسعار النفط الحالية اوضح ان الاسعار وتوجهات المؤسسة ستكون على مائدة الاجتماع مع مجلس ادارة المؤسسة الذي يعقد اليوم مشيرا الى ان سمو امير البلاد قال قبل عام ونصف تقريبا ان السعر العادل لأسعار النفط يدور في فلك الـ100 دولار للبرميل.

واشاد العمير بحرص قياديي النقابات النفطية على عدم تعريض المصافي والمنشآت لاي إضراب او ما يعود سلبا على هذه المنشآت «ونقدر رؤيتهم الوطنية في هذه القضية» موضحا ان ما اتخذ من قرارات من مجلس الادارة السابق حول هذه القضايا من السهل ان يبسط للنقاش مرة اخرى.

وشدد على حرصه على عدم ضياع حق أي موظف في القطاع النفطي والتعاون مع الجميع في مثل هذه القضايا مضيفا انه سيبحث موضوع المزايا والمكافآت للعاملين في القطاع النفطي مع اعضاء مجلس ادارة المؤسسة.

يمهد لإصدار قانون التجارة الإلكترونية

الغانم: قانون المعاملات الإلكترونية تشريع أساسي يستحق التقدير

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت بتقدير وتفاؤل تعاون الحكومة ومجلس الأمة في إقرار قانون المعاملات الالكترونية، وهو تشريع مستحق منذ عقدين تقريبا، ويمثل حجر الأساس في إقامة بنية تشريعية وطنية تتيح للكويت أن تواكب التطور العالمي في التعامل الالكتروني في شتى أوجه الحياة.

وغرفة تجارة وصناعة الكويت ترى في إقرار قانون المعاملات الالكترونية خطوة أساسية ذات أبعاد ثلاثة: اجتماعي يؤثر إيجابا في الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين، وبُعد اقتصادي يتمثل في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال اختصار الدورة المستنديه، وتخفيف الروتين وتقليص مدة الانجاز، وبالتالي، تخفيض التكاليف والأسعار. أما البعد الثالث فهو بُعد إصلاحي ينبثق من كون التعامل الالكتروني أحد أجدى آليات تطويق الفساد الإداري والمالي بصورة عامة، وظاهرتي الواسطة والرشوة على وجه الخصوص.

والغرفة إذ تقدر للحكومة ومجلس الأمة انجازهما هذا، وترجو أن يكون في إقرار قانون المعاملات الالكترونية بداية تعاون حقيقي بين السلطتين يحقق الاستقرار والازدهار والإصلاح، تود أن تشير إلى نقاط ثلاث:

إن التساؤل الذي طرحه عدد من أعضاء مجلس الأمة المحترمين، حول قدرة أجهزة الإدارة العامة على تنفيذ هذه الخطوة النوعية بكفاءة واقتدار، هو تساؤل بالغ الأهمية من حيث التحذير والتحفيز في آن معا. وربما كان في تدرج التنفيذ مقترحا حكيما للتعامل مع هذا التساؤل. بحيث توجد تجارب ونماذج ناجحة في الهيئات والمؤسسات العامة ذات الاستقلالية النسبية، ثم ننسج على منوالها في الوزارات والإدارات.

لا نجادل أبداً في احتمال أن يشكو القانون الجديد من بعض الثغرات والقصور.

علي الغانم

ولا نستبعد أبداً أن تحفل بدايات التنفيذ بأخطاء عديدة. ولكن لا بد من أن نبدأ.

ولا بدّ من أن نواجه هذا وذاك دون جزع أو ضيق صدر، ريثما نتعرف بالتجربة على الثغرات وأوجه القصور فنتفاداها، ونحصر أسباب الخطأ فنعالجها. فنحن هنا نتعامل مع قانون بالغ الحساسية والإختصاص، ويرتبط عضوياً بتقنيات متواصلة التطور.

لم يعد هناك عذر لمزيد من التأخير في إصدار تشريع ينظم التجارة الالكترونية. ولعل التشريع المقترح الذي تقدمت به الغرفة في يونيو 2001، يصلح منطلقاً للعمل في هذا الاتجاه. خاصة وأن مقترح الغرفة يعتمد على نموذج القانون الاسترشادي الموحد الذي أقرته لجنة مختصة في الأمم المتحدة «أونيسترال»، بعد إدخال التعديلات اللازمة عليه ليتلاءم مع احتياجات دولة الكويت وبنيتها التشريعية. علماً أن الغرفة لم تتقدم بمقترحها هذا إلا بعد أن طرحت مسودته في حلقات نقاشيه مغلقة مع وزارة العدل، ووزارة المالية، وإدارة الفتوى والتشريع، وأساتذة جامعيين حقوقيين من جهة، ومع المصارف والشركات المختصة في تكنولوجيا المعلومات وتقنيات التجارة الالكترونية من جهة أخرى.

بانتقالها إلى مقر جديد في أحد أبراجها الواقعة في قلب عاصمة الكويت

الصقعبي: «المزايا» تباشر تنفيذ خطتها الإستراتيجية لعام 2014

أعلنت شركة المزايا القابضة عن خطوات حثيثة باشرت فيها العام 2014 والتي من شأنها أن تعزز من إنطلاقتها في خطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها الذكية التي وضعتها نصب عينيها خلال المرحلة المقبلة.

وحول هذا الامر قال الرئيس التنفيذي في شركة المزايا القابضة المهندس إبراهيم الصقعبي ان الشركة اتخذت خطوات جدية في بداية العام 2014 كان أولها الانتقال إلى مقرها الجديد في أبراج المزايا الواقعة في قلب العاصمة الكويتية، وذلك لضمان العمل في بيئة جديدة داخل أحد أبراجها الذكية التي تفخر الشركة بتطويرها وإدارتها وتجهيزها على أعلى المستويات التكنولوجية الحديثة وخدمات الاتصالات والانترنت التي تحتاجها الشركات العصرية في وقتنا الحاضر.

وأضاف أن إنتقال المزايا إلى هذا البرج إنما يعزز من ثقة الشركة في منتجاتها العقارية التي تميزت بها في عالم التطوير العقاري من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي والتصميم المعماري الفريد، علاوة على التشطيبات الداخلية والخارجية عالية الجودة والمستوى، والتي تعكس قدرات الشركة وإمكانياتها القوية على تنفيذ مشاريع رائدة.

وفي السياق نفسه أكد الصقعبي على أن تواجد المزايا في أبراجها من شأنه أن يرسخ من قيمة وجودة الخدمات العقارية التي تقدمها الشركة لعملائها المستأجرين في أبراجها كافة، لا سيما وأن الشركة قد أطلقت مؤخراً خدمة إدارة الأملاك العقارية للغير، وذلك بعد نجاحها في إدارة عقاراتها المتنوعة على مستوى منطقة الخليج العربي. حيث شغلت المزايا 4 طوابق تم تجهيزها وتأثيثها بأعلى المواصفات العصرية والتكنولوجيا الحديثة متضمنة غرف إجتماعات مجهزة وصالات لإستقبال المستثمرين، وقاعات متعددة الاغراض تناسب مختلف أنشطتها التشغيلية، علاوة على المكاتب المريحة والمجهزة لجهاز الشركة الاداري والتنفيذي.

ابراهيم الصقعبي

من جهة أخرى لفت الصقعبي إلى عدد من الخطوات الأخرى الإدارية التي اتخذتها الشركة نحو تنفيذ خطتها الاستراتيجية للاعوام المقبلة، وذلك بعد أن انتهت المزايا مؤخراً من هيكلة جهازها الاداري بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية، حيث تم وضع هيكل جديد للشركة بشكل يتماشى مع أحدث المعايير العالمية المعمول بها في هيكلة الموارد البشرية، كما تضمنت هذه الخطوة تعيين كوادر جديدة على مستوى من الخبرة والكفاءة لتغطية إحتياجات الشركة في المرحلة المقبلة.

في سياق مختلف، تطرق الصقعبي إلى إنجازات أخرى تم تحقيقها في نهاية عام 2013 تتمثل في عمليات بيع ومبادلة ابرمتها الشركة من خلال شركتها التابعة ، والتي نتج عنها ارباحاً جيدة تم الافصاح عنها في وقت سابق، ومن المزمع إدراجها ضمن أرباح الشركة خلال الربع الرابع من العام 2013.

أغلقت على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

المضاربات تسيطر على مجريات جلسة البورصة وسط جني الأرباح

تراجع أداء السوق

«كونا»: هيمنت التحركات المضاربية على مجريات جلسة بداية الأسبوع في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» وسط موجة من جني الارباح على عموم الاسهم التي تم التداول عليها الأمر الذي ساهم في هبوط المؤشر السعري الرئيسي للسوق 5ر27 نقطة ليقفل عند مستوى 3ر7641 نقطة.

وغابت عن مجريات الاداء اسهم الشركات التشغيلية النشيطة ما فتح المجال الى عودة اسهم الشركات متدنية القيمة على الرغم من ان الفرص كانت متاحة في اسهم ريادية تزيد قيمتها على 500 فلس بسبب استمرار ترقب المحافظ المالية استجلاء حال التناغم بين كبريات المجموعات الاستثمارية في الدخول كصناع للسوق للحفاظ على التوازن.

ومنذ بداية تداولات الجلسة كان لافتا تباين الاداء بين تحركات بعض المتداولين لاسيما الصغار اضافة الى كبار المضاربين ما دفع بعضهم الى البيع العشوائي خوفا من خسائر قد تؤثر على مساره خلال الاسبوع الذي يتوقع ان يستمر على ادائه المتذبذب لاسباب عدة في مقدمتها انتظار البيانات المالية عن عام 2013 من جانب المصارف وهو القطاع المبادر في الافصاح دائما.

وبرز تداول اسهم شركات تراوحت قيمتها السوقية بين 25.5 فلسا و 97 فلسا ما يدل على ان السوق يسير في اتجاهه المضاربي بعيدا عن المنهجية الاستثمارية كما هو متبع في اسواق المال الخليجية على سبيل المثال.

ولا تزال السيولة المتداولة يوميا ضعيفة على الرغم من محاولات بعض الشركات القيادية العمل على تماسك السوق حيث قلت المحفزات والاخبار عن نشاط بعض الشركات ما جعل السوق بين شد وجذب وأثر سلبا على المؤشرات الرئيسية التي اغلقت في المنطقة الحمراء.

ويتوقع أن يشهد اداء السوق وفق رؤية المحللين الماليين مزيدا من التذبذب وسط الشراء الانتقائي على اسهم متوسطة القيمة خاصة في قطاعات الاستثمار والخدمات المالية والعقار وعلى المصارف اذا اعلن احدهم عن بيانات مالية مرضية للمستثمرين. وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في مؤشراته الثلاثة بواقع 5ر27 نقطة للسعري و 1ر2 نقطة للوزني و«كويت 15» بواقع 3.18 نقاط.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 24.6 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 309.5 ملايين سهم من خلال عدد صفقات بلغ 6105 صفقات.

على الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبته 0.46 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 452.73 نقطة ليفقد من رصيده مكاسب 2.10 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» جاء على تراجع في نهاية التعاملات بنسبة 0.30 في المئة مغلقا عند مستوى 1068.46 نقطة وخسائر 3.18 نقاط.

وفي تعليقه على أداء جلسة أشار عبد اللطيف العبد الرزاق في حديثه لقناة «CNBC عربية» أن السوق الكويتية شهدت خلال الفترة الماضية تداول ضعيف مع التركيز على أسهم صغيرة وخلال جلسة ظهرت عمليات بيعية على بعض الأسهم الكبيرة، مشيرا إلى أن غياب المحفزات بالسوق الكويتية له تأثير كبير على التداولات.

وعن الفرص المضاربية لبعض الشركات أوضح العبد الرزاق أن هناك الكثير من الشركات العقارية شركات جيدة ولديها أرباح من سنة إلى أخرى وإذا كانت هذه الأرباح متفاوتة، ولكن تتداول بقيم رخيصة مقارنة مع أسعارها الدفترية ولم تتحرك مع ارتفاعات السوق في العام السابق، وأيضا هناك شركات في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة التي لديها أرباح جيدة ولم تتحرك أيضا مع ارتفاعات السوق العام الماض.

تراجع بحركة التداولات

شهدت جلسة تراجع بحركة تداولات بورصة الكويت، حيث بلغ حجم تداولات 310.5 ملايين سهم تقريبا مقابل نحو 448.7 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 31 في المئة . على الجانب الأخر، سجلت القيم تراضجع بحوالي 20.1 في المئة وصولا لنحو 24.6 مليون دينار مقابل 30.8 مليون دينار تقريبا في الجلسة الماضية.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 6154 صفقة مقابل 7544 صفقة في الجلسة السابقة لتتراجع بنسبة 19 في المئة .

استطاع سهم «المستثمرون» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 61.8 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 443 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.6 مليون دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 27 فلسا.

أما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «إيفا» بقيم تداول بلغت 2.9 مليون دينار تقريباً، وأحجام تداول 30.9 مليون سهم من خلال 743 صفقة.

نجح سهم «خليج زجاج» في تصدر قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7.5 في المئة بإغلاقه عند مستوى 720 فلسا، تلاه سهم «إسكان» بنمو 7.2 في المئة وسعر 52 فلس، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «بتروجلف» بارتفاع 6.2 في المئة وسعر 86 فلسا.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «لؤلؤة» بنسبة تراجع 7.8 في المئة ليغلق عند مستوى 29.5 فلسا تلاه سهم «أرجان» بانخفاض نسبته 6.4 في المئة بإغلاقه عند مستوى 146 فلسا، تلاه سهم «يوباك» بتراجع 6.2 في المئة ، ومستوى سعري 760 فلست.

وبالنسبة لقطاعات السوق ، فقد غلب على أدائها اللون الأحمر، حيث تراجعت مؤشرات 7 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «خدمات استهلاكية» بتراجع نسبته 1.3 في المئة تلاه قطاع «الصناعة» بمكاسب 1 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «البنوك» بخسائر 0.44 في المئة ، أما عن الارتفاعات فقد بلغ عددها 4 قطاعات بصدارة قطاع «التأمين» الذي بنمو نسبتة 0.87 في المئة ، تلاه قطاع «رعاية صحية» بارتفاع 0.51 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «النفط» بمكاسب 0.42 في المئة ، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».